http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1977) السنة الثامنة - الخميس (2) كانون الاول 2010

في اطار حملة المدى " الحريات اولاً "

من لـه حق مصـادرة حريـة المواطن التـي ضحى مـن اجلها؟

بعد اكثر من سبع سنوات من التغيير الذي حدث في العراق ،بكل تداعياته،كانت بشائر الحرية باوسع مفاهيمها تعد الحافز الكبير الذي جعل المواطن يتجاوز اخطاء كل مارافق العملية السياسية،ويصبر على نقص الخدمات الاساسية ومظاهر الفساد التي استشرت في مفاصل الدولة وعرقلت بناء النموذج للعراق الجديد.

فكما هو معروف انه و للمرة الاولى في تاريخ العراق بدأ المواطن يشعر بأن من حقه ان يتحدث ويعبر عن رأيه بدون خوف وينتقد ويمارس حقه الطبيعي في الحياة..مظهر جديد للمواطنة تحطمت فيه حواجز الوصاية التي فرضت عليه لسنوات طويلة بمسميات واشكال شتى.

غير ان مايؤسف له ان البعض،ولعدم فهم حدود المسؤولية،اخذ يتصرف بشكل يعيد الى الاذهان صورة هذه الوصاية على المواطن،من خلال اصدار قرارات تخالف ماجاء به الدستور من ضمان لحرية الفرد،بل وتتقاطع مع احلام المواطنين وطموحاتهم بفضاء حرية رحب يتنفس من خلاله هواءً نقيا يطرد الغازات السامة التي خنقت انفاسه في العقود الماضية.

وبشكل عام فان مصادرة الحريات، اجراء يحط من كرامة المجتمع ويسيىء الى الافراد بكل اجناسهم وقومياتهم واديانهم، ذلك لانه يذكرنا بالدكتاتوريات التي عاشها المجتمع، التي نبذها الشعب وقضى على اخر معاقلها، لكنه تفاجأ بان ما يحدث انما هو مجرد ردة، وعودة الى الوراء، والى قرون التخلف والجهل.

في هذا الموضوع الذي يأتي في اطار حملة المدى " الحريات اولا " استطلعنا اراء عدد من اعضاء مجلس النواب واعضاء منظمات المجتمع المدني واساتذة الجامعات بشأن محاولة البعض في الاونة الاخيرة فرض مفاهيم وممارسات بعيدة عن المفاهيم الديمقراطية التي هي حق المواطنين. والامر لا يتعلق بحد ذاته باغلاق نواد ليلية او نادي اتحاد الادباء، بل بسلوكيات اوسع تهدف الى الحجر على حرية المواطن والامثلة على ذلك كثيرة في بعض مناطق بغداد والمحافظات.

سها الشيخلي -ايناس طارق و وائل نعمة

آراء برلمانية

يقول النائب عبد الكريم خطاب من القائمة العراقية:ان اغلاق نادي اتحاد الادباء و النوادي والمنتديات الثقافية وما سبقه من سلوكيات تتناقض وجوهر الدستور ، يعتبر نوعا من التقييد للحرية خاصة في مجال الاعلام حيث يفترض تعزيز دورها.

واضاف: ان الدستور العراقي كفل الحريات بشكل يحترم حرية المواطن الشخصية،وفي الوقت ذاته على من اتى يتحدث باسم الديمقراطية عليه ان يترك لغة الكلام ويتحول الى الفعل الملموس لان يقيد الحريات،وعلى من كان يدعي الديمقراطية ان يتميز بالفكر والوعي ويستفيد من تجارب الاخرين فالمسؤولية ليست امتيازاً انما واجب يجب تنفيذه بشكل صحيح، مشيراً الى انه حتى اغلاق النوادي ومحال بيع الخمور يجب ان يكون وفق جدول زمني منظم ومدروس، فما معنى ان يصدر قرار من جهة ويكون ملزماً على الجميع كما حدث في بعض المناطق بفصل الاناث عن الذكور في المدارس،وغيرها التي تنم عن عقلية متخلفة تريد العودة بنا الى عصور التخلف.

بينما علق النائب وائل عبد اللطيف من الائتلاف الوطني العراقي على هذه القرارات فقال:لايجوز ان تصدر القرارات ارتجالياً فحتى بشأن قرار غلق النوادي او محال بيع المشروبات مثلاً فكان من الافضل تنظيم عملها على وفق القانون اما ان يصدر قرار بالاعتماد على قرار النظام المباد، فانه يعد تقييداً للحريات ومن حق المواطنين المتضررين رفع دعوى قضائية امام محكمة القضاء الاداري فضلاً عن عرضه على الجهات المسؤولة ذات العلاقة مثل مجلس الوزراء ومجلس النواب للبت فيه.

وبصراحة فأن هنالك حقيقة هي هنالك من لايحب ان يتناول الخمر في حين يوجد من يرغب بفعل ذلك وهذه حريات شخصية كفلها الدستور العراقي الشيء نفسه ينطبق على محاولات فرض الحجاب او منع انشطة ثقافية وغيرها.

اما الكاتب ابراهيم الصميدعي فقد علق قائلاً: لقد اصابتنا مثل هذه القرارات باحباط شديد لانها تقييد للحقوق والحريات وتعد نكوصاً بوعود السياسيين بمن فيهم الإسلاميون الذين كانوا يطلقون شعارات الحرية والديمقراطية، فهم بممارساتهم هذه مثل اصدار قرار فرض الحجاب في منطقة ما وقرار فصل الاناث عن الذكور واخر بوجوب ان تكون المرأة عضوة المجالس البلدية بصحبة محرم، يفرضون تساؤلاً هل يسعون لبناء مشروع الدولة المدنية الاسلامية؟

واكد الصميدعي: ان اتخاذ هكذا قرارات يعتبر انتهاكاً للحريات الشخصية ولبنود الدستور العراقي الجديد،وغلق محال بيع الخمور والنوادي سوف يجعل العراق اكبر مستهلك للمخدرات،وحقيقة العراق الان يعتبر ترانسيت لعبور مهربي وتجار المخدرات بين عدة دول لكنه سوف يصبح سوقاً كبيراً لمستهلكي المخدرات بين الشباب وعلى اي جهة كانت ان تتراجع عن هذا القرار.

بينما يقول النائب عادل بروازي من التحالف الكردستاني:اذا كانت الغاية من اغلاق محال بيع الخمور والنوادي والمنتديات هي تنظيم عملها وحصولها على اجازات ممارسة المهنة فهذا الامر يعتبر طبيعياً، لكن إذا كان حجة ومبرراً للقمع فلا يمكن قبوله مطلقاً.

النائب محمد سلمان من القائمة العراقية يقول: الموضوع صادر من السلطة التنفيذية "الحكومة المحلية" وحسب المعلومات الواردة لاعضاء مجلس النواب انه جاء لتنظيم عمل النوادي الليلية ومحال بيع الخمور، واذا كان الامر عكس ذلك فهذا القرار يعتبر منافياً لفقرات الدستور العراقي ولكني اجد هذا مناسبة للقول ان ما مطلوب منا جميعاً ان نكرس ونبني لنموذج واقعي للحريات من خلال التدقيق في اصدار القرارات خاصة التي لها علاقة بالحريات الشخصية واشراك المواطنين في مناقشتها.

اما البرلمانية عالية نصيف من القائمة العراقية فعلقت قائلة: فقرات الدستور العراقي سمحت بتاسيس الاتحادات والنقابات فالعراق يحتاج الى تغيير وتعزيز مفهوم الحرية لاتقييدها، وهناك مع الاسف بعض من يسمح لنفسه باصدار قرارات باستغلال مبادئ الشريعة الاسلامية متناسين ما في هذا الدين من قيم عظيمة، ومن حق من يتضرر رفع دعاوى لممثلي الشعب في مجلس النواب ورئاسة الوزراء للبت في مدى صلاحية تلك القرارات فلا يمكن كل يوم اصدار قرار لجهة ما وعلى البقية تطبيقه.

بينما يرى النائب محمد ناجي من ائتلاف دولة القانون: ان بعض القرارات تصدر اجتهادية فردية،مثل فصل الاناث عن الذكور في الجامعات والمدارس،او ارتداء الحجاب فمن تريد ان ترتدي الحجاب من حقها فعل ذلك ومن لا ترغب لا تجبر،ومن يمنع استخدام الموسيقى في الاعراس أيضاً هذا قرار شخصي.

يقول النائب عمر الهيجل من التوافق أن إصدار قرارات بالاعتماد على قرار سابق صادر من النظام المباد،أمر لا يمكن قبوله كواقع حال في العراق الجديد،ومع الاسف فاننا نعاني من خلط في الاوراق ولا يمكن ان يكون العراق دولة اسلامية بحته لانه يتكون من عدة طوائف واقليات مختلفة الاديان،وهذا الخلط هو من فتح النوافذ والابواب لدخول الإرهابيين بحجج مختلفة مستغلين الاسلام فالعراق فيه دستور يضمن حرية الشخص شرط ان لاتضر بالمصلحة العامة اذن لابد من التغيير نحو الافضل والاعتماد يكون باصدار قرارات جديدة تعالج واقع الحال الذي يعيشه العراقيون فكل شيء تغير اذن لا يمكن تطبيق قرار سابق على وضع جديد مرتبط بشعارات الديمقراطية التي ضحى العراقيون بدمائهم من اجلها.

آراء منظمات المجتمع المدني

وأشـار عضـو مجلس محافظة بـغداد محمد الربيعي الى انه ضد ذلك الاجراء، كما دان الطريقة والاسلوب الذي اتبعه المجلس في غلق النوادي والمحلات واصفا إياه بالإجراء التعسفي، مبينا ان هناك طرقا اخرى في تنبيه المخالفين عند عدم تجديد رخص البيع او عدم الالتزام بالتعليمات، لا ان تاتي الشرطة وتغلق النوادي بامر من مجلس المحافظة! والامر الادهى هو الاستناد الى قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل. ويضيف ان هذا القرار وغيره ممارسات بعيدة عن الديمقراطية التي يتطلع اليها الفرد والمجتمع، كفرض الحجاب من قبل جماعات تفسر الدين على هواها، ومع كل ذلك فمن هو الذي فوض او اعطى الحق لمثل هؤلاء بالضغط على الاخرين وفرض مفاهيم لا يتقبلها المواطن، انها مصادرة لحرية الرجل قبل المرأة، فلهذه المرأة رأي وحرية تصرف، على ان لا تسيء استخدامها، وقبل ذلك فلديها ولي امر هو الذي يقرران ترتدي الحجاب من عدمه، ان هذه مصادرة لحرية المرأة بشكل غير مقبول.

> عضو في مجلس محافظة بغداد: انا ضد كل اجراء يضر بالمواطن وقرار غلق النوادي تعسفي

مصادرة الحريات

واكدت رئيسة جمعية الامل هناء أدور ان هناك ممارسات وضغوطات يتعرض لها المجتمع برمته منافية لأبسط حقوق الانسان، فما تتعرض له المرأة من قمع لحريتها وفرض الحجاب عليها شكل من اشكال الارهاب النفسي والذي يتمادى البعض في فرضه. لقد كفل الدستور حرية الفرد ولدينا فقرات عديدة اعطت الحق بممارسة الحياة الطبيعية بعيدا عن الاكراه والتعسف، فلو اخذنا ما تعانيه النساء في البلاد لوجدنا ان المرأة مثقلة باعباء كبيرة وترزح تحت ضغوطات شديدة منها نفسية واجتماعية، بل وحتى سياسية فقد استبعدت عن مواقع صنع القرار، والمرأة في البرلمان لا تزال مجرد (ديكور)، وما زالت المرأة تعاني القمع والتسلط في البيت وفي العمل وفي الدراسة أيضا. اما عن غلق النوادي الترفيهية فالامر كما وصفته يتنافى وحرية المجتمع وما كفله القانون من حقوق المواطنة.

إجراءات فردية

نقيب المعلمين الدكتور محسن نصيف جاسم اوضح ان اجراءات تعسفية تجري في مجتمعنا ومنها في وزارة التربية، ولا يمكن وصفها الا بمصادرة لحقوق الانسان، فمثلا فصل البنين عن البنات في بعض المدارس المختلطة اجراء فردي قامت به المديريات بعد موافقة الوزير، والنقابة بعيدة عن هيئة الراي في الوزارة وكل الاجراءات المتخذة لا علم للنقابة بها، مما يشكل خرقا للمهنية المتبعة، اما فرض الحجاب على الطالبات خاصة الصغيرات منهن، فهو اجتهاد من قبل ادارات المدارس وهو ما نرفضه لإيماننا بان المدرسة هي بيت علم، وان اغلب المدراء العامين هم من كتلة الوزير، وان القرارات التي يتخذها الوزير لا تلقى المعارضة مطلقا، وبذلك تمر الاخطاء والممارسات غير المنصفة ولا المعقولة بمباركة الجميع. اما عن غلق النوادي الترفيهية فالامر في غاية الخطورة، كما وصفه الدكتور محسن، ذلك لان تلك النوادي ثقافية تقام فيها الندوات والمؤتمرات والحوارت العلمية والثقافية فلماذا يستند القرار الى نشاط واحد هامشي للنوادي ثم الا يشجع مثل هكذا قرار الشباب على ممارسات اخرى منها تناول المخدرات وحبوب الهلوسة؟ويستغرب قرار منع الفرق الفنية التي جاءت بدعوات من الحكومة لإقامة مهرجان بـابـل، فهذه الفرق جـاءت لاستعراض تراثها وتاريخها الفني والحضاري فلماذا اعترض مجلس محافظة بابل على مواصلة تلك العروض؟

واختتم الدكتور محسن حديثه بان هناك ممارسات بعيدة عن المنطق والعقل، يجب ان توضع لها الحلول، وان تتكاتف جميع القوى الوطنية لصد مثل تلك الممارسات.

مفهوم الديمقراطية

عضو هيئة الرئاسة في مجلس السلم والتضامن الدكتور غالب الانصاري أشار الى ان خنق الحريات ومصادرتها يتنافى ومفهوم الديمقراطية في العراق الجديد الناهض من سبات الظلم، والخارج من اتون الدكتاتورية، فالديمقراطية التي يجهل ابعادها الكثيرون، انما هي مفهوم عام وشامل ولا يمكنه ان يخضع الى اراء متصارعة ومتنافرة، ان ما يجري في المجتمع وما يعاني الافراد من خنق للحريات ومصادرة للاراء، تصد للديمقراطية الوليدة في العراق الجديد، فمن غلقً النوادي الترفيهية الى فرض الممارسات الخاطئة كلبس الحجاب وانواع اخرى من الملابس حتى انها لم تكن معروفة في ازمان قديمة، ان كل ذلك امر مرفوض بغض النظر عن كونه صحا أم خطأً، كما ان لحمة بناء المجتمع العراقي تضم الكتل والطوائف المتعددة و لها توجهاتها وتقاليدها وعاداتها الخاصة، ومهما كانت الاختلافات فيجب ان لا تتعدى على خصوصية الفئات والاديان الاخرى، فالديمقراطية هي المجال الواسع لبناء البلد والسير به نحو التقدم والاداء الصحيح.

> شخصيات سياسية واكاديمية: اي قرار يمس الحريات مناف للدستور ولايجب تطبيقه

وأضـاف نحن في الالفية الثالثة، ليكن حالنا حال بقية الدول المتقدمة التي نفضت عن نفسها غبار التخلف، ومارست حياتها وفق تطور العالم المتمدن.

الحرية والقانون

وأكد عضو نقابة المحامين المحامي ياسر الباوي ان الكثير من افراد هذا الشعب يجهل ما تعنيه الحرية، فهذا المصطلح يبدو للبعض فضفاضا،، الا ان القوانين قد حددت الحريات ولكن لم تقمعها، فالفرق كبير وواسع بين ان تفسح المجال لممارسة الحريات وبين ان تقمعها او تلغيها. وما يجري ليس قصورا في الفهم، بل جاء الامر بتعمد شديد، فمن يسعى وراء خنق الحريات يهدف الى جر المجتمع الى متاهات كثيرة، فمثلا، فرض الحجاب على الطالبات في الجامعات كان الغرض منه هو تحديد حرية الطالبة، واضطرت البعض منهن الى تطبيقه شكلياً وليس بقناعة فهل هو ما أراده أصحاب (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر)، هل هو هذا المعروف الذي كانوا يريدون السير على هديه؟.

وأضاف كنا قبل ذلك نحلم بمجتمع منفتح يمارس فيه الفرد حريته بعيدا عن التدخلات السافرة من قبل نفر اخذ على عاتقه اصلاح المجتمع وهو نفسه بحاجة الى اصلاح، لقد ابتلينا بتيارات تحرم وتحلل على هواها، مستندة الى تواجد بعض رجالها في الحكومة، واختتم المحامي الباوي حديثه بمناشدة الحكومة القادمة ان تكون اكثر حزما مع هؤلاء النفر الذي لا هم له الا اصدار الفتاوى، وان يسود القانون في مجتمع معافى من هؤلاء.

اشارت عضوة مجلس محافظة بغداد (...) التي اعربت عن خشية تعرضها للقتل في حالة ذكر اسمها:ان مصادرة الحريات من قبل المجلس امر في غاية الخطورة، ذلك لان المجلس يعنى بحقوق الشعب وتوجهاته خاصة ان شعبنا يتكون من عدة قوميات واطياف، وان خنق الحريات يولد ردود افعال معاكسة،و ربما يقود المجتمع الى الويلات. كان المفروض من المجلس وهو خاص بالعاصمة بغداد ان يقوم بفتح نواد متنوعة ليقضي الشباب وقت فراغهم بها، بدل التسكع في الشوارع، وان يقوم بحل ازمات يعيشها المواطن وهي كثيرة منها ازمة النظافة في شوارعنا وهذا من صلب اختصاصه، وان يحل مثلا ازمة الكهرباء، والبطالة، واكدت السيدة (...) ان مصادرة الحريات التي تقوم بها بعض الكتل انما هو اجراء يولد النفور والشعور بالظلم، وهذه الامور كلها لا تليق بشعبنا الذي كان يرجو الخير من التغيير الذي طرأ على حياتنا السياسية، ان القائمين بمثل هذه الممارسات تجعل المواطن يقارن بين زمن الدكتاتورية والزمن الحالي، وهذه المقارنة يصعب تحملها.

> عضوة في مجلس محافظة بغداد تخشى ذكر اسمها.. فأين الحريات؟

الحريات في الجامعات العراقية

نشرت احدى الصحف اليومية عنواناً على الصفحة الاولى،ينتقد اعتزام احدى الجامعات العراقية على اقامة حفلة تعارف في احد المطاعم الراقية والشهيرة على نهر دجلة،مشيرة الى ان الجامعة (العتيدة) كما وصفتها،قررت اقامة الاحتفالية بالتزامن مع مناسبة دينية،ودعت اليها مجموعة من المطربين الذين سيسهرون حتى الصباح-حسب قول الصحيفة- كما نعتت الاحتفالية والموسيقى بـ"النهيق"الاصيل.

الجدير بالذكر ان المكان المزمع اجراء الاحتفال به بعيد كل البعد عن اي شارع او بيت او اي مكان ديني ويقع مباشرة على ضفاف دجلة،.هذا بالاضافة الى ان الحفلة لم تقم الى الان وكل هذا الكلام سابق لأوانه.

ماذا يجري في الجامعات

الموضوع يثير جدلا حول قضية الحريات الشخصية في العراق وتأكيد الدستور على ترسيخها وكفالتها، وعلى ما يبدو ان هذا الكلام غير دقيق على ارض الواقع.

فالاحداث التي جرت في الجامعة المستنصرية وفي جامعات المحافظات الاخرى التي كانت تستهدف حرية الطلاب والاستاذ معا،لم تكن من ضمن بنود الدستور ولا من ضمن مواثيق الامم المتحدة اوالاعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث عانت من تصرفات بعض الاشخاص الذين كانوا يشكلون ما يسمى بالاتحادات (الاسلامية)،وحاول البعض منهم ان يضايق الطالبات بشتى الطرق، تارة باحاديث عن يوم القيامة وسوء العاقبة، وتارة باعطائهن كتبا تتحدث عن اهمية الحجاب بالاضافة الى منع التقاليد الجامعية من حفلات التخرج والتعارف،،بل وصل الامر الى منع جلوس الطالب مع زميلته في حرم الجامعة.واستمر الامر الى ان اصدر رئيس الوزراء قراراً بمنع كل الانشطة السياسية والدينية في الحرم الجامعي فانحسرت هذه التصرفات الى اضيق الحدود.

وبهذا الشأن يؤكد عميد كلية الاعلام في جامعة بغداد الدكتور عبدالسلام السامر بان الطلاب هم جزء من المجتمع ويتأثرون بشكل كبير بالاحداث التي تجري حولهم.

ويشير في اتصال مع (المدى) الى ان الطلاب اليوم يتمتعون بشكل كبير بحقهم باجراء الاحتفاليات واحياء المناسبات الجامعية على شرط ان لاتؤثر على سير التدريس وعلى بقية الطلاب.

استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عبدالجبار السعيدي اكد ان الحريات الشخصية قد تقلصت في الوقت الحاضر عن ماكانت عليه في سبعينيات القرن الماضي خاصة في الجامعات.

ويشير في حديث مع (المدى) الى ان ملابس الطالبات في السبعينيات كانت متميزة بقصرها وضيقها،بالمقابل كان الطلاب الذكور يتصرفون بنسبة من البراءة وكانت الزمالة والسفرات الى خارج بغداد تسير بشكل طبيعي، بينما الان الوضع تغير وزادت معدلات ارتداء الحجاب واصبحت اكثر من ٩٨٪ من طالبات الجامعات في بغداد يرتدين الحجاب،لكن الغريب زاد سوء نية الذكور وازدادت المشاكل وكثر تقييد الحريات.

فيما يشير استاذ التاريخ في الجامعة المستنصرية الى ان الوضع الامني يؤثر بشكل كبير على حالة الطلاب في الجامعات وعلى سير حياتهم الطبيعية والتمتع بحقوقهم كافة.

ويؤكد لـ(المدى) ان الجامعة تضع ضوابط وقوانين تحكم الطلاب والاساتذة وتمنع اي خروقات واي تضييق على حرياتهم،ويوضح ان العمادات والاساتذة لهم دور كبير في الحفاظ على حرية الطلاب واحترام الجامعة.

ومن جانب اخر يؤكد عدد من الاساتذة التزامهم بالمادة العلمية المقررة من قبل الوزارة وعدم محاولتهم الدخول في قضايا خلافية كي لايثيرون حفيظة الاخرين.

فيما يعتقد فريق اخر ان هذا تضييقا على حريات الاستاذ الجامعي وتخوفه من مجاميع متشددة ان يثار غضبهم.

ويؤكد الدكتور السعيدي مرة اخرى ان هناك تعليمات من الوزارة بعدم الخروج على المنهج المقرر وعدم اثارة مواضيع لافائدة منها غير انقسام الطلاب في ارائهم.

والحريات التي يتكلم عنها الاساتذة الجامعيون قد يختلف الطلاب فيها، فالكثير منهم وخاصة الاناث يؤكدون ان بعض الجهات التي يتزعمها طلاب متخفون بتسميات مختلفة يحاولون ان يضايقوا الطالبات والحد من حريتهن.

والجدير بالذكر ان الكثير من المدارس العراقية خاصة خارج بغداد تفرض على الاناث ارتداء الحجاب حتى لو كانت الطالبة في المرحلة الابتدائية.

ومن جانب اخر فتجدر الاشارة الى ان الاعتداء على الحريات الشخصية جرى في كل الاتجاهات،فقبل اكثر من ٦ شهورتفاجأت اللجنة المشرفة على تنظيم مهرجان الاغنية الريفية الثالث في البصرة بالغاء فعالياته قبل ساعة واحدة من موعد انطلاقه، وذلك استجابة لضغوط من جهات متشددة في مدينة البصرة، ما حال ذلك دون تقديم ١٦ فرقة موسيقية تمثل ١٢ محافظة عراقية فعالياتها الفنية والموسيقية.

ثم جاء دور مهرجان بابل حيث تم الغاء الكثير من العروض الفنية والغنائية والراقصة المقرر تقديمها،وكانت "لافتات" انتشرت في شوارع مدينة الحلة تندد باقامته،وصدحت حناجر خطباء الجمعة برفض اقامته لتزامنه مع مناسبة دينية ايضا.

كما قامت الكثير من مجالس المحافظات في اوقات سابقة باتخاذ اجـراءات من شأنها تقييد حرية المواطن من خلال منع اقامة الحفلات في المناسبات والغاء بعض النشاطات الفنية ومنع تداول وبيع الخمور، وكان مجلس محافظة واسط أقر في وقت سابق، جملة من الضوابط المتعلقة بعمل مقاهي ومنظومات الانترنت في المحافظة، وألزم أصحابها بتحمل المسؤولية القانونية في حال تم ضبط أشخاص يتصفحون مواقع إباحية فيها.